

دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

An analytical study of the reality of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia

بوخرص أحمد أمين *

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة

تيسمسيلت – الجزائر

boukhors.ahmed.amine@cuniv-tissemsilt.dz

تخربين وليد

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول

المغربية، جامعة عين تيموشنت – الجزائر

Tikharibinewalid14@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، حيث تم استعراض أهم المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، كما تم الاعتماد على تقرير "مؤسسة الملك خالد الخيرية" حول سياسات الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية بهدف تحليل وتقييم واقع الشمول المالي بالمملكة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية يعتبر متوسطا وفقا للمؤشرات التي تم اعتمادها في التحليل، كما أن هناك عدة فئات في المملكة لا زالت محرومة من الوصول إلى الخدمات المالية ومن أهمها: المرأة، محدودي الدخل، والأشخاص خارج قوة العمل).

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، المملكة العربية السعودية

تصنيف JEL: G2، I22

Abstract :

This study aimed to assess the reality of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia, where the most important concepts related to financial inclusion were reviewed, and the report of the "King Khalid Charity Foundation" on financial inclusion policies in the Kingdom of Saudi Arabia was relied on in order to analyze and evaluate the reality of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study concluded that the level of financial inclusion in the Kingdom of Saudi Arabia is considered average according to the indicators that were adopted in the analysis, and that there are several categories in the Kingdom that are still deprived of access to financial services, the most important of which are: women, low-income people, and people outside the labor force.

.Keywords: Financial inclusion, financial services, KSA

Jel Classification Codes: G2, I22

1. مقدمة:

1.1. تمهيد:

لقي الشمول المالي أو كما يعرف أيضا بالاشتغال المالي اهتماما بالغاً من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، ذلك أنه يلقي الضوء على مشكلة تعاني منها معظم إن لم نقل كل الدول على اختلاف درجات تقدمها، وهي مشكلة وجود فئات في المجتمع محرومة من الوصول والولوج إلى الخدمات المالية كفتح الحسابات البنكية، الادخار، الدفع الإلكتروني... الخ، ومن هنا تبرز فكرة الشمول المالي والمتمثلة في تعميم الخدمات المالية لتصل إلى أكبر قدر من أفراد المجتمع.

والمملكة العربية السعودية شأنها شأن أي دولة تطمح لبناء اقتصاد قوي وتنافسي وتحقيق نمو مستدام تولى اهتمام كبير بالشمول المالي ضمن سياستها، لما له من أثر ايجابي مباشر على رفاهية الأفراد والمؤسسات إضافة إلى أثره الاقتصادي والمالية الايجابية.

2.1. إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية؟

3.1. فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية التالية:

يعتبر مستوى الشمول المالي في المملكة العربية السعودية متوسطاً مقارنة بالدول المتقدمة.

4.1. منهج الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي نظراً لمناسبتها لأغراض الدراسة.

5.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

❖ إبراز مفهوم الشمول المالي والعوامل التي ساعدت على ظهوره؛

❖ تحديد مؤشرات وأبعاد الشمول المالي؛

❖ الوقوف على واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

6.1. هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الموالي:

1. الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛

2. واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

2. الإطار المفاهيمي للشمول (الاشتغال) المالي

الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث بات واضحاً الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترض عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول. (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 03)

1.2. نشأة الشمول المالي وتطوره:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة لـ "ليشون و ثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وخلال التسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن اختاروا قضاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ذلك بالإضافة حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. (د. حسيني، 2020، صفحة 99)

عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون مبنية على أسس سدّ الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتطوير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم 2003 وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حالياً لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي. (عبد الله، 2016، صفحة 16)

2.2. تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي: على أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي، 2021)

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، 2015 ، صفحة 03)

وتعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (شني، 2019 ، صفحة 106)

3.2. الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي :

يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية: (بن قيدة و بوعافية، 2018 ، صفحة 93)

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة

يبقى أن نشير إلى أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة، فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلا منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي أو الإشراف المالي أو التعمق المالي أو التمويل الشامل أو النفاذ إلى التمويل للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعا ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي (Financial Inclusion). (بوزانة و حمدوش، 2021 ، صفحة 75)

4.2. أبعاد الشمول المالي ومؤشراته:

خلال العقد الماضي تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: (العباس و بسيصة ، 2019 ، الصفحات

215-216)

1. الوصول للخدمات المالية: تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد

مستويات الوصول إلى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي، ومن بين مؤشرات قياس الوصول

للخدمات المالية:

- تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية.

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقدم الخدمة.
- حسابات النقود الالكترونية.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2. استخدام الخدمات المالية: تشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ومن بين مؤشرات قياسها:

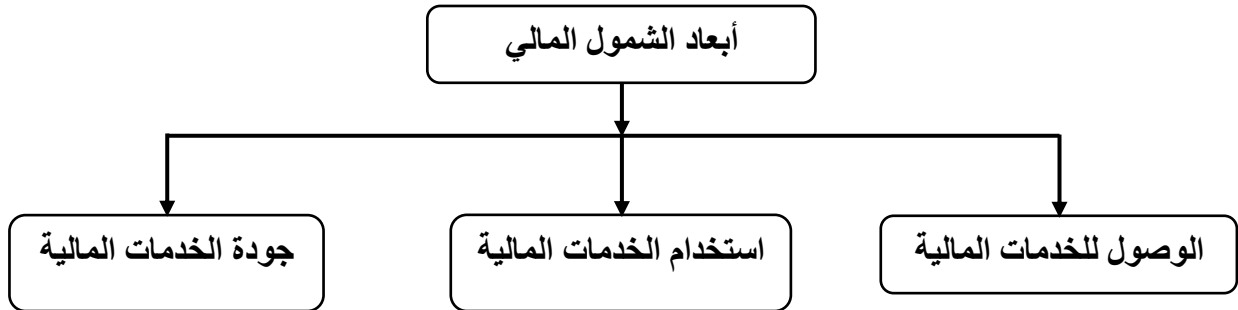
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بُعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية (التكلفة)، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى غير ملموسة مثل: ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي: (شني، 2019، الصفحات 110-111)

- القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

- الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
 - حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
 - التثقيف المالي: و يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
 - المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للتعامل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
 - العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.
- شكل (1): أبعاد الشمول المالي



المصدر: من اعداد الباحثين

5.2. أهمية وأهداف الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا رئيسا لدى العديد من الدول إلى جانب الاستقرار النقدي حيث تعددت أهميته وأهدافه نذكر البعض منها: (بوتلاعة و بوقرة ، 2020 ، صفحة 147)

- ❖ يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار.
- ❖ تعزيز وصول كافة الأفراد في المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية: لغرض تعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3. واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

بعدما تطرقنا لأهم المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي، سنحاول من خلال هذا المحور تقييم واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وذلك بالاعتماد على تقرير "مؤسسة الملك خالد الخيرية" حول سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

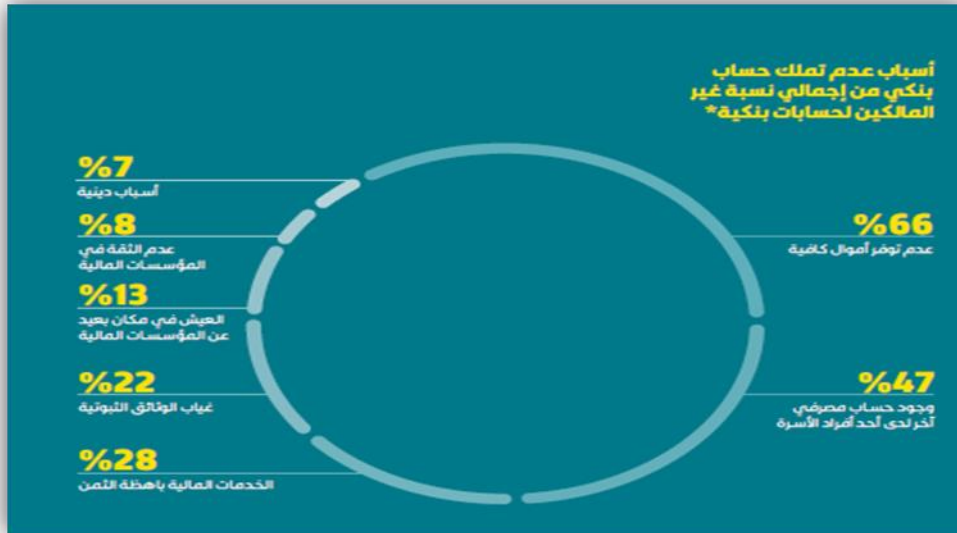
1.3. مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

اعتمد تقرير "مؤسسة الملك خالد الخيرية" أربع مؤشرات رئيسية لتقييم الشمول في المملكة وهي: امتلاك الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، والثقافة المالية، والتي نستعرضها كالتالي:

1. امتلاك الحسابات المصرفية:

تصل نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين إلى (72%) في السعودية ومن المستهدف الوصول إلى نسبة (80%) بحسب برنامج تطوير القطاع المالي، كما بلغت نسبة غير المالكين لحسابات مصرفية من إجمالي السكان (28%) (الخيرية، 2018، صفحة 06)، وتنوعت أسباب عدم تملك الحسابات المصرفية لهذه الفئة على النحو التالي:

الشكل رقم 02: أسباب عدم تملك حساب بنكي في السعودية*



المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، 2018، ص 06

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن أسباب عدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية جاءت متعددة، وفي مقدمتها عدم توفر أموال كافية للأفراد، فالأفراد الذين ليس لديهم أي أصلاً أو دخل غير منتظم أو منخفض غالباً لن يقوموا بفتح حساب بنكي، إضافة إلى اكتفاء العائلات بحساب مصرفي واحد لأحد أفراد العائلة.

كما أكد التقرير (13%) من الذين يملكون حسابات بنكية في المملكة (من السعوديين وغير السعوديين) لا يقومون باستخدام هذه الحسابات، وقد بلغ المعدل العالمي لهذه الفئة (20%)، أما المعدل في الدول ذات الدخل المرتفع فقد تصل إلى (04%) ويدل هذا المؤشر على قلة الوعي والثقافة المالية، أو وجود معوقات أو اشتراطات تعوق الاستخدام الكامل للحساب المصرفي. (الخيرية، 2018، صفحة 06)

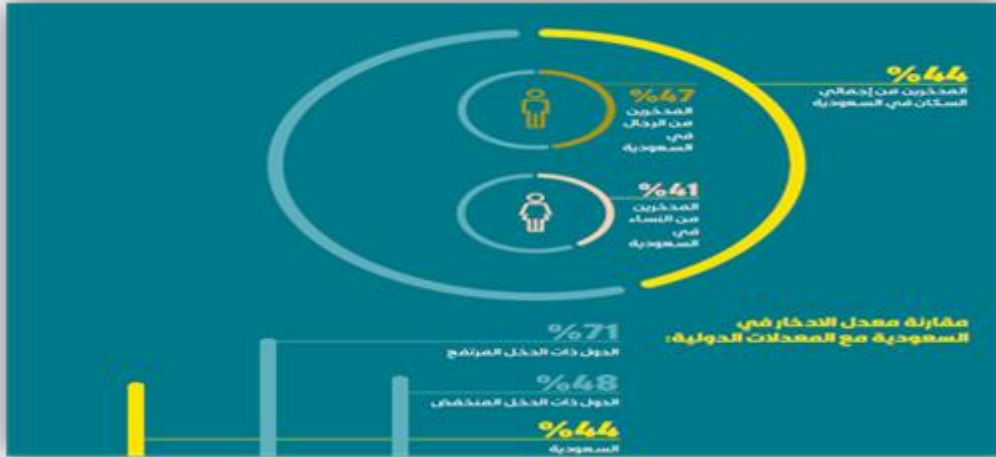
2. الادخار:

* ملاحظة: تم السماح للمستجيبين باختيار أكثر من سبب ولذلك تتجاوز إجمالي النسب (100%) من خلال مسح مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية

بلغت نسبة المدخرين من إجمالي السكان في السعودية (44%)، وهو معدل منخفض حتى بالمقارنة مع الدول ذات المعدل المنخفض، حيث بلغت معدل الادخار الدولي لدى الدول ذات المعدل المنخفض (48%)، بينما بلغ نسبة (71%) لدى الدول ذات المعدل المرتفع.

أما بخصوص جنس المدخرين فقد أوضح التقرير أن معدل الادخار لدى الرجال يقدر بـ (47%) وهو أعلى من معدله لدى النساء الذي بلغ (43%) (الخيرية، 2018، صفحة 07)، والشكل الموالي يلخص ما سبق:

الشكل رقم 03: واقع الإدخار في السعودية*



المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، 2018، ص 06

وأما بالنسبة للطرق التي يفضلها السعوديون يفضل أغلب السعوديين الاحتفاظ بأموالهم في حسابات مصرفية في البنوك، ثم بدرجة أقل في جمعية مالية مع الأصدقاء والزلاء، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: طرق الادخار المفضلة لدى السعوديين*



المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، 2018، ص 06

3. الافتراض:

* ملاحظة: تم السماح للمستجيبين باختيار أكثر من سبب ولذلك تتجاوز إجمالي النسب (100%) من خلال مسح مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية

* ملاحظة: تم السماح للمستجيبين باختيار أكثر من سبب ولذلك تتجاوز إجمالي النسب (100%) من خلال مسح مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية

حسب نتائج استطلاع مؤسسة الملك خالد، فقد بلغت نسبة المقترضين من السعوديين (31%)، أما عن مصدر الاقتراض لدى السعوديين، فأغلبية القروض من البنوك (60%)، يليها الاقتراض من الأصدقاء والأقارب (25%) ويتضح من خال الإجابات دور مهم للقروض التي تقدمها البنوك الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية وبنك التنمية الاجتماعية بنسبة (15%) (الخيرية، 2018، صفحة 08)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: أساليب الاقتراض المفضلة لدى السعوديين



المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، 2018، ص 08

4. الثقافة المالية:

حسب تقرير مؤسسة الملك خالد يقدر معدل الثقافة المالية بين البالغين في المملكة ب (31%)، وهو معدل منخفض مقارنة مع الدول الأخرى وفق استطلاع البنك الدولي كما هو موضح في الشكل الموالي

الشكل رقم 06: معدل الثقافة المالية في السعودية مقارنة ببعض الدول



المصدر: مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، 2018، ص 08

2.3. الفئات التي تعاني من "الإقصاء المالي" في المملكة :

حسب ما أورده التقرير فإن الكثير من الفئات في المملكة تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية؛ كفتح الحسابات البنكية أو الاستثمارية أو الاقتراض أو استخراج بطاقة ائتمانية أو القيام بتحويل بنكي أو الحصول على تأمين، ومن أبرز الفئات التي تعاني الإقصاء المالي في المملكة نجد:

- ملاحظة: تم السماح للمستجيبين باختيار أكثر من سبب ولذلك تتجاوز إجمالي النسب (100%) من خلال مسح مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية.
- ملاحظة: تم السماح للمستجيبين باختيار أكثر من سبب ولذلك تتجاوز إجمالي النسب (100%) من خلال مسح مؤشر البنك الدولي للشمولية المالية.

1. الأشخاص غير حاملِي الهوية القانونية:

هناك فئات في المملكة لا تمتلك أوراقاً ثبوتية أو هوية قانونية تخولهم الحصول على خدمات التعليم والصحة، والحصول على وظيفة، أو الزواج، أو استخراج بطاقة مباد لأبنائهم عند الإنجاب، وتتواجد في المملكة عدد من القبائل النازحة من شمال الجزيرة العربية، ومن القبائل في الجنوب، ومجموعة من السكان في المناطق الحدودية في جنوب شرق المملكة، بالإضافة إلى جاليات عربية وآسيوية وإفريقية استوطنت المنطقة الغربية لعدة أجيال، وجرى إصدار بعض الأوراق الثبوتية لبعض هذه الفئات على شكل بطاقة تنقل وإقامات، ولكن لازالت هناك مجموعة كبيرة منها لا تمتلك أوراقاً ثبوتية، ويتسبب فقدان الهوية القانونية في تدني الوضع الإنساني لهذه الفئات، ومحدودية فرص تحسين المستوى المعيشي، وعدم قدرتهم على الاندماج الكلي في المجتمع. (الخيرية،، 2018، صفحة 10)

2. المرأة:

هناك في المملكة (6.9) مليون شخص بالغ تقريباً لا يملكون حساباً بنكياً، معظمهم من النساء (60%) ويقدر عدد النساء اللاتي لا يملكن حساباً بنكياً ب(4.156.765) مليون امرأة مقابل (2.770.020) مليون رجل لا يملك حساباً بنكياً. وبحسب بيانات مؤشر البنك الدولي، فقد بلغت نسبة الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتملك الحسابات البنكية (22%) لصالح الذكور بالمملكة. (الخيرية،، 2018، صفحة 11)

3. السكان خارج قوة العمل:

يعد الانضمام لسوق العمل من أهم أدوات الشمول المالي، حيث يقوم العاملون بفتح حسابات بنكية لاستلام أجورهم، وتنفيذ عمليات الادخار والحوالات المالية، تطبيقاً لبرنامج حماية الأجور، ويظهر مؤشر الشمول المالي أنّ العاملين هم أكثر تملكاً للحسابات البنكية من غير العاملين، حيث بلغت نسبة العاملين الذين يملكون حسابات بنكية عالمياً (74%)، مقارنة بنسبة (59%) لغير العاملين، وبفارق (15%) نسبة مئوية.

ويقل هذا المعدل في السعودية، حيث بلغت نسبة السكان خارج قوة العمل الذين يملكون حسابات بنكية (50%)، مقارنة بنسبة (80%) لمن هم داخل قوة العمل، وبفارق (30%)، وهنا تكمن أهمية توفير فرص العمل اللائقة للجميع، لاسيما الفئات الأقل حظاً. (الخيرية،، 2018، صفحة 11)

4. محدودِي الدخل والمتعثرين:

محدودو الدخل هم من أكثر الفئات المعرضة لعدم الشمول المالي بحكم عدم إلمامهم بالخدمات والمنتجات المالية وانخفاض دخلهم، وبالنظر للمعدلات الدولية لامتلاك الحسابات البنكية، فإنّ محدودِي الدخل يشكلون نصف عدد الأشخاص الذين لا يملكون حساباً بنكياً حول العالم، وفي السعودية فإن معدل الذين لا يملكون حساباً بنكياً لدى الفقراء هو (35%) مقارنة بمعدل (24%) لدى باقي فئات الدخل، مما يعني أنّ الفجوة بين محدودِي الدخل وباقي فئات الدخل بلغت (11%). (الخيرية،، 2018، صفحة 12)

5. محدودِي التعليم:

يعاني محدودو التعليم من قلة الوصول للخدمات البنكية والشمولية المالية، حيث يعدون من الفئات الأقل شمولاً في العالم، إذ يشكلون (62%) ممن لا يملكون حسابات بنكية. كما كشف مؤشر البنك الدولي على تملك (65%) من الأفراد في السعودية من ذوي مؤهل التعليم الابتدائي على حسابات بنكية مقارنة بتملك (73%) من الذين يملكون الشهادات الثانوية أو أعلى على حسابات بنكية كما كشف المؤشر تواضع نسبة المدخرين بين أصحاب مؤهلات التعليم الابتدائي بنسبة (5%) مقارنة ب (16%) لحاملي الشهادات الثانوية أو أعلى. (الخيرية،، 2018، صفحة 13)

خاتمة:

لقد أضى الشمول المالي معياراً أساسياً لتقديم درجة تقدم وتطور اقتصاديات الدول، لذلك حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز أهم المفاهيم المرتبطة بالشمول المالي إلى جانب تحليل وتقييم واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية، وقد خلصت دراستنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

- ✓ إن تحقيق الشمول المالي يمثل خطوة أساسية لتحقيق الاستقرار المالي من خلال العمل على تضمين كافة الشرائح السكانية ضمن المنظومة المالية للبلد، بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وكذا توفير فرص العمل؛
- ✓ تتمتع المملكة العربية السعودية بمستوى جيد فيما يخص امتلاك الحسابات المصرفية والذي بلغ نسبة 72% بين البالغين، بينما بلغت نسبة المدخرين 44% من إجمالي السكان والتي تعد نسبة منخفضة حتى بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المنخفض؛
- ✓ تعتبر البنوك المصدر المفضل للاقتراض لدى السعوديين، خاصة القروض التي تقدمها البنوك الحكومية مثل صندوق التنمية العقارية وبنك التنمية الاجتماعية؛
- ✓ على الرغم من تسجيل المملكة لمستويات ايجابية الشمول المالي، إلا أن مستوى هذا الأخير يعد متوسطاً إذ ما قورن بالدول المتقدمة؛
- ✓ لا تزال عدة فئات في المملكة تعاني من الوصول إلى الخدمات المالية وعلى رأسها المرأة، محدودي الدخل، والأشخاص خارج قوة العمل.

المراجع:

- البنك الدولي. (04، 08، 2021). تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview?fbclid=IwAR3P_o1ipEOQnGD LXjQaT-dQTowaiYRjuwwHoH1kAR0hhWllwlvHP6qTgA
- جازية د. حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا. 23.
- أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 01.
- بهناس العباس، و بلعباس بسياسة. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى تجربة الأردنية. مجلة المعارف، 02.
- سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. القدس.
- صورية شني. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 01.
- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
- محمد بن موسى، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. 13.
- محمد بوطلاعة، و كريمة بوقرة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا. مجلة الاقتصاد المال والاعمال، 02.
- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 01.
- مؤسسة الملك خالد الخيرية. (2018). سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية. مؤسسة الملك خالد الخيرية.